دراسة اثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى (١٩٩٠-٢٠٢٠)

الباحث : **محمود احمد فواز**

مدرس بقسم الاقتصاد ، جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا

ملخص البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وتحليل تأثير السياسة المالية والنقدية بالإضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى على الفقر فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) ،وقد تناولت الدراسة التعرف على الاطار النظرى لظاهرة الفقر والسياسة النقدية والمالية فى مواجتها ثم قام بدراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على الفقر فى مصر خلال الفترة المشار اليها.

واظهرت الدراسة ان هناك تأثير للسياسة المالية متمثلا فى الضرائب والانفاق الحكومى على الفقر فى الاجل القصير، ولا يؤثر التضخم فى الفقر فى الاجل القصير، الا انه يؤثر فى الاجل الطويل ، وتظهر وجود تاثير للسياسة النقدية فى وجودعلاقة عكسية بين معدل الفائدة والفقر فى الاجل الطويل ، اما النمو الاقتصادى فيؤثر طرديا على الفقر فى الاجل الطويل

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، السياسة المالية ، التضخم ،سعر الفائد ، الفقر

Study of the impact of finance and monetary on poverty from poverty, an applied study on the Egyptian economy (1990-2020).

Mahmoud Ahmed Fawaz

Lecturer, Department of Economics, Delta University of Science and Technology

EMAIL: drmahmoudfawaz@gmail.com

This study aims to test and analyze the impact of fiscal and monetary policy, in addition to other macroeconomic variables, on poverty in Egypt during the period (1990-2020). Poverty in Egypt during the aforementioned period.

The study showed that there is an effect of fiscal policy represented in taxes and government spending on poverty in the short term, and inflation does not affect poverty in the short term, but it affects the long term, and there is an effect of monetary policy in the presence of an inverse relationship between the interest rate and poverty in the long term. As for economic growth, it directly affects poverty in the long run.

Keywords: monetary policy, fiscal policy, inflation, interest rate, poverty

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر وانتشاره بين افراد المجتمع من اهم المشكلات التى تواجه الدول المتقدمة والساعية للتقدم على حد السواء وان كانت آثاره أكثر حدة على اقتصاديات الدول متوسطة ومنخفضة الدخل.

وشكل ذلك دافع أساسى للمجتمع الدولى خاصة البنك الدولى لتبنى استراتيجية الهدف منها خفض معدلات الفقر العالمى بين سكان العالم من ١١% الى ٧% وذلك فى نهاية سنة ٢٠٣٠ (البنك الدولى،٢٠١٥)، حيث خصص البنك الدولى ما يزيد عن ٥٠٠ بليون دولار لتمويل مشروعات فى الدول الساعية للتقدم لتحقيق ذلك الغرض (Bashir,2018).

وخطورة ارتفاع معدل الفقر انه يهدد الامن والسلم الاجتماعى للدولة مما يعرقل اى تنمية اقتصادية مستدامة ، لذلك تحتاج الدولة لمعالجة الحد من الفقر الى حل شامل متضمنا دراسة تأثير السياسة النقدية والمالية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية .

لذلك يسعى الباحث إلى دراسة تأثير السياسة النقدية والمالية على الحد من الفقر في مصر فى الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٢٠.

اولا الدراسات السابقة:

1- Jouini,Lusting and Shimeles (2018): Fiscal policy, income redistribution and poverty reduction.

تستهدف تلك الدراسة قياس أثر الضرائب والتحويلات الاجتماعية فى تونس على إعادة توزيع الدخل والفقر بالإضافة الى تقييم الأثار الايجابية وفوائد الانفاق العام على التعليم والصحة.

وتوصلت الدراسة الى ان: السياسة المالية فى تونس عملت على خفض كل من عدم المساواة فى الدخل وكذلك الفقر المدقع، الا انه وفقا لحد الفقر المحلى فان نسبة الفقراء قد ارتفعت.

2- Ngugen and Samarin (2019), Does monetary policy affect income in the EURI area?

استهدفت تلك الدراسة التمييز بين أثر قنوات الاقتصاد الكلى متمثلة فى السياسة النقدية وبين أثر السياسة المالية على عدالة توزيع الدخل.

وتوصلت الدراسة الى ان السياسة النقدية التوسعية تساهم فى خفض سوء توزيع الدخل فى حين ان السياسة المالية تضعف من هذا الأثر.

3- Tugeu and Balseven (2017), Analyzing of fiscal policy on income distribution: a comparison between developed and developing countries.

تستهدف تلك الدراسة اختبار أثر السياسة المالية على توزيع الدخل فى كل من الدول المتقدمة والساعية للتقدم.

وتوصلت تلك الدراسة الى ان الضرائب تساهم فى الحد من سوء توزيع الدخل بين الافراد فى الدول الساعية للتقدم فى حين ان للتحويلات الاجتماعية تلعب دور أكبر فى الدول المتقدمة.

4- Bashir (2018), Reducing poverty and income inequalities: current approaches and Islamic perspective.

استهدفت تلك الدراسة التعرف على مشكلة الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل والتطور التاريخى لتلك الظاهرة، مع تسليط الضوء على المنهج الاسلامى فى الحد من الفقر.

وتوصلت تلك الدراسة الى ان الزكاة والصدقات تساهم فى حث الأغنياء على الانفاق وتمويل مشروعات تساهم فى الحد من الفقر، كما تلعب الأوقاف دور هام فى ذلك.

5- Zadeh, Ramakrishnan and Farajnezhed (2020): Analyzing the effect of monetary policy transmission on inequality in OECD countries.

استهدفت تلك الدراسة التعرف على اثر السياسة النقدية وأدواتها المختلفة -سواء كانت مباشرة او غير مباشرة- على عدالة توزيع الدخل خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) باستخدام نموذج Panel regression.

وتوصلت تلك الدراسة الى ان السياسة النقدية التوسعية تساهم فى متوسط الدخل وتخفض الفقر بشكل مباشر.

6- Rodriguez, Canto and Ayala (2017): Poverty and business cycle: a regression panel data analysis for Spain using alternative measures of unemployment.

استهدفت تلك الدراسة التعرف على أثر الدورات الاقتصادية على معدلات البطالة ومستويات الفقر فى اسبانيا خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠١٥).

وتوصلت تلك الدراسة الى انه لم يكن هناك أثر واضح للدورات الاقتصادية من كساد او تضخم على معدلات الفقر فى اسبانيا خلال فترة الدراسة.

7- Yolanda (2017): Analysis of factors affecting inflation and its impact on Human Development Index and poverty in Indonesia

استهدفت تلك الدراسة التعرف على أثر كل من معدلات الفائدة وسعر الصرف وعرض النقود واسعار النفط على كل من التضخم واثر التضخم على كل من مؤشر التنمية البشرى والفقر فى اندونيسيا خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠١٦).

وتوصلت تلك الدراسة الى ان التضخم يتأثر بكل من معدل الفائدة واسعار النفط فى حين ان سعر الصرف لم يكن له تأثير معنوى على التضخم، وكان للتضخم تأثير معنوى على الفقر.

8- Esposito, Duvendack and Jalles (2018): Does government spending affect income poverty? A Meta-Regression Analysis.

استهدفت تلك الدراسة التعرف على أثر الانفاق الحكومى على الفقر من خلال الارتكاز الى نموذج Meta-Regression Analysis بالاعتماد على ١٦٩ مشاهدة من ١٩ دولة.
وتوصلت تلك الدراسة الى ان السياسة المالية أكثر فاعلية فى الدول المتقدمة عن الدول الساعية للتقدم فى الحد من الفقر.

ثانيا: مشكلة البحث:

تتركز المشكلة الرئيسية للبحث فى ارتفاع معدلات الفقر بين أفراد المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة على الرغم من تحقيق الاقتصاد المصرى لمعدلات نمو اقتصادى مرتفعة نسبيا مما يعنى وجود خلل فى ادارة ملف الفقر وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: أهمية البحث :

تكمن اهمية الرئيسية للبحث فى ان ظاهرة الفقر من أهم معوقات التقدم الاقتصادى لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمع، وان نجاح الحكومة فى تحقيق انطلاقة نحو التقدم والرخاء مرتبط الى حد كبير فى الحد من الفقر وعدالة توزيع ثمار ما تحققه من نمو اقتصادى.

رابعا:اهداف البحث:

يستهدف الباحث تحليل اثر السياسات المالية والنقدية على الفقر فى مصر والسعى لتحديد أكثر المتغيرات تأثيرا فى ظاهرة الفقر بهدف تقديم توصيات تساهم فى الحد من الفقر وتقليل معدلاته فى مصر.

خامسا: فروض البحث:
الفرض العدم : لا تساعد السياسات المالية والنقدية فى مصر على خفض الفقر فى مصر.
الفرض البديل : تساعد السياسات المالية والنقدية فى مصر على خفض الفقر فى مصر.

سادسا:حدود البحث:

تم اختيار الفترة الزمنية للبحث والممتدة من (١٩٩٠-٢٠٢٠) حيث انه خلال تلك الفترة بدأت الحكومة المصرية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتحول التدريجى من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاديات السوق.

سابعا منهجية البحث:

يعتمد الباحث على الأسلوب الوصفى والتحليلى وذلك بهدف التعرف على مفهوم الفقر عالميا ومحليا وكذلك دور السياسات الاقتصادية فى الحد منه، ويعتمد الباحث على تحليل المتغيرات الاقتصادية المختلفة المؤثرة فى الفقر من خلال البرنامج الإحصائى Eviews .

ثامنا خطة البحث:

على الرغم من ان ظاهرة الفقر قديمة قدم المجتمعات الانسانية الا ان علماء الاقتصاد لم يتطرقوا الى تلك الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية الا مؤخرا وكان لذلك مبرراته التى سوف نتطرق اليها فى المبحث الاول عن تطور الفكر الاقتصادى لظاهرة الفقر.

وتعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر النسبية التى اختلف العلماء ليس فقط فى تحديد مفهوم محدد للفقر ولكن ايضا فى تحديد أسبابه واستراتيجيات القضاء عليه، حيث يختلف مفهوم الفقر من مجتمع لآخر باختلاف مستوى التقدم الاقتصادى والنضوج السياسى الذى يعيش فيه أفراده وذلك ما سوف نحاول ان نسلط عليه الضوء فى المبحث الثانى.

وفى ظل انحصار الفكر الاشتراكى عالميا وسيادة النظام الرأسمالى وانتشاره فى غالبية دول العالم وما ترتب عليه من انحصار دور الدولة وتركزه في ما تملكه من أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية، مما جعل قدرة الحكومة على التصدى لأى ظاهرة اقتصادية او اجتماعية مرتبط بشكل كبير بفاعلية تلك السياسات، وهذا ما نحاول التعرف عليه فى المبحث الثالث، وعليه يمكن تقسيم البحث الى ما يلى:

المبحث الاول: الاطار النظرى لظاهرة الفقر.

المبحث الثانى: دراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على الفقر فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

واخيرا الخاتمة والتوصيات.

المبحث الاول

الاطار النظرى لظاهرة الفقر

مع بداية حركات التحرر التى انتشرت بين الكثير من دول العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت تلك الدول فى السعى جاهدة لنفض غبار الفقر والتخلف وإحداث تنمية اقتصادية اجتماعية حقيقية، واصطدمت بالعديد من العقبات منها جمود الجهاز الانتاجى وندرة رأسمال وصعوبة الحصول على التقنية الحديثة الا ان اهم العقبات التى حالت دون تحقيق الأهداف التنموية المرجوة ما يعرف بحلقة الفقر حيث ان الفقر يؤدى الى صعوبات فى التعلم وتدنى مستوى الصحة وبالتالى ضعف القدرة الانتاجية ومن ثم انخفاض الدخل مما يؤدى الى مزيد من الفقر خاصة فى ظل ارتفاع معدل النمو السكانى، مما يعنى ان الفقر كان سبب ونتيجة للتخلف الاقتصادى مما دفع الدول الساعية للتقدم للعمل جاهدة للقضاء على تلك الظاهرة (Ayala&others,2017).

ومع استحداث الفكر الاقتصادى لمصطلح التنمية المستدامة كبديل عن التنمية الاقتصادية وارتباط ذلك بتحديد مجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها حتى ترتقى الدول المتخلفة الى مصاف الدول المتقدمة، ومن بين تلك الاهداف تم ادراج محاربة الفقر والمجاعات وذلك فى سبتمبر ٢٠١٥ (الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥).

تعريف الفقر:

يعتبر مفهوم الفقر من أكثر المفاهيم التى لم يتفق عليها المفكرين ويرجع ذلك الى ان الفقر ظاهرة شديدة التعقيد تتأثر بالزمان والمكان، حيث يركز البعض على مستوى معيشة الفرد ومدى استيفاؤه للاحتياجات الأساسية والتى تختلف باختلاف المستوى الاقتصادى للدولة، فى حين يرى آخرون ان الفقر مفهوم متعدد الأبعاد سواء كانت اقتصادية او اجتماعية، وفي ما يلى طرح لوجهات النظر المختلفة حو تعريف الفقر.

عرف البنك الدولى الفقر بأنه عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة والذى قدره بحوالى ١,٢٥ دولار فى اليوم (Bashir,2019)، وتطور تعريف البنك الدولى للفقر فى سنة ٢٠١٥ الى انه " حالة الحرمان المادى الذى تتجلى مظاهره فى انخفاض استهلاك الغذاء وتدنى مستوى التعليم والصحة والسكن والحرمان من امتلاك السلع المعمرة وفقدات القدرة على مواجهة الحالات الصعبة كالمرض او الكوارث او الاعاقة. (Broeck&Maertens,2017)، و عرفه (Bashir,2019) بأنه ظاهرة متعددة الأبعاد تشتمل على محدودية القدرة على استخدام الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة بالاضافة الى انخفاض الدخل وتدنى السعرات الحرارية المستهلكة فى اليوم وقصر العمر المتوقع.

وتطورت مفاهيم الفقر من النظرة الأحادية الى نظرة أكثر تعدد حيث ركزت على قدرة الفرد على الاندماج فى المجتمع بالإضافة الى مدى قدرته على توفير احتياجاته الأساسية وانعكس ذلك على مقاييس الفقر المختلفة والتى من أهمها ما يلى:

١- خط الفقر العالمى (International Poverty Line)

ويعتبر من أبسط المؤشرات المستخدمة لقياس الفقر والذى يتحدد بتوافر القوة الشرائية القادرة على توفير الاحتياجات الانسانية الأساسية للفرد ومن يعول، وقد الفرق البنك الدولى بين نوعين من الفقر:

- الفقر العادى وهو عدم حصول الفرد على الدخل اللازم لإشباع الحاجات الانسانية غير الغذائية مثل السكن، الملبس، الطاقة.
- الفقر المدقع وهو الحالة التى لا يستطيع الفرد ان يوفر مصدر يؤمن به احتياجاته الأساسية من الغذاء متمثل بعدد معين من السعرات الحرارية.

وقدر البنك الدولى الفقر المدقع بما يعادل ١,٩ دولار فى اليوم وذلك فى سنة ٢٠١٥، فى حين كان الفقر العادى مقدر بحوالى ٣,٥ دولار فى اليوم. (Bashir,2019)

٢- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty Line)

حيث قامت كل من مؤسسة اوكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية بتطوير مؤشر للفقر العالمى متعدد الأبعاد وذلك فى سنة ٢٠١٠، بحيث يأخذ فى الاعتبار نصيب الفرد من التعليم والصحة والمشاركة المجتمعية بالإضافة الى مقياس الفقر الأساسى الذى اصدره البنك الدولى بحيث يكون ذلك صورة واضحة لحياة الأفراد تحت خط الفقر وبذلك تطور مفهوم الفقر من الحرمان المادى الى الحرمان من الفرص (Roser&Ortiz-Ospina,2017).

٣- مؤشر القدرة (Capability Approach)

ووفقا لذلك المؤشر، الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تظهر بسبب الحرمان من الأساسيات مثل التعليم والرعاية الصحية وتوافر الموارد المالية والحرية فى الاختيار، وبذلك يتطرق ذلك المؤشر الى بعض الأبعاد غير الاقتصادية لقياس الفقر (Pomati&Nandy,2019)

السياسات المالية والنقدية فى مواجهة الفقر

مع سيطرة النظام الرأسمالى على الفكر الاقتصادي العالمى - الذى ينادى بتقليص دور الدولة فى الحياة الاقتصادية - لم يعد فى مقدور الحكومات المختلفة أن تؤثر على

النشاط الاقتصادى إلا من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية فى مقدمتها السياستين المالية والنقدية حيث اعتمدت الحكومات المختلفة على تلك السياسات فى علاج الكثير من القضايا وفى مقدمتها ظاهرة الفقر.

واذا كان تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية محل اختلاف بين الكثير من المفكرين الاقتصاديين فان تدخل الدولة للتصدى لظاهرة الفقر ليس بمحل خلاف بل انه يعتبر من المهام الرئيسية للحكومة، خاصة فى ظل ما يتسم به النظام الرأسمالى من تعرضه المستمر لموجات من الرواج والركود او ما يعرف بالدورات الاقتصادية والتى تعكس آثارها على مستوى الفقر فى تلك الدول ويظهر ذلك من خلال الطرح التالى: (Ayala, Canto and Rodriguez,2017)

حيث انه فى أوقات الكساد وفى ظل انخفاض انتاجية الفقراء فغالبيتهم من العمالة غير الماهرة وبالتالى غير منتظمة مما يعنى تزايد احتمالية تسريحهم مقارنة بالعمالة الماهرة، كما انه فى حالات الركود الاقتصادى تنخفض الاجور ومن ثم يتزايد الفقر خاصة فى ظل ارتفاع معدل الاعالة بين الفقراء.

وفى اوقات الرواج فى ظل العرض اللانهائى من العمل والذى لا يمكنهم من زيادة الاجور بنفس معدل الزيادة فى الاسعار مما يؤدى الى انخفاض مستوى معيشتهم وبالتالى زيادة مستويات الفقر.

ويتضح من الطرح السابق، انه لا بديل عن تدخل الدولة لتقديم يد العون للفقراء والفئات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا خاصة فى اوقات الازمات، وذلك لتجنب الأثار السلبية لانتشار الفقر سواء كانت اقتصادية، اجتماعية او سياسية خاصة فى بداية مرحلة التنمية الاقتصادية والتى قد تحقق فيها الدول معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ولكن لا ينعكس ذلك ايجابيا على معدلات الفقر والتى تستمر فى الارتفاع .(Balseven&Tugeu,2017)

١- السياسة المالية والفقر:

السياسة المالية هى واحدة من السياسات الاقتصادية لأي دولة والتى تهتم بكيفية إدارة مكونات الموازنة العامة بهدف دعم واستقرار معدلات التنمية الاقتصادية، ويتضح من ذلك أن:

أ- السياسة المالية أحد مكونات السياسة الاقتصادية للدولة والتى تنقسم إلى كل من السياسة النقدية والسياسة التجارية بالإضافة إلى السياسة المالية.

ب- إهتمام السياسة المالية بكيفية إدارة مكونات الموازنة العامة والتى تنقسم إلى:

- نفقات عامة
- إيرادات عامة (ضرائب)
- الدين العام

ج- السياسة المالية لا تهدف فقط لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية مثل رفع معدلات تشغيل، الانتاج وتحقيق معدلات نمو مرتفعة... وغيرها من الأهداف، وإنما تأخذ على عاتقها ضرورة دعم التنمية الاقتصادية من خلال العمل على إحداث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد القومى بالإضافة إلى توفير العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادى وتحقيق التقارب بين أفراد المجتمع فى مستويات الدخل والمساهمة فى الحد من الفقر.

ويختلف تأثير السياسة المالية على الفقر باختلاف القناة التى ترتكز اليها الحكومة حيث ان اذا كان الانفاق الحكومى خاصة فى جانب التعليم والرعاية الصحية وكذلك الاعانات الاجتماعية يؤثر فى مستوى الفقر، فان كيفية تمويل ذلك الانفاق يؤثر بشكل كبير ايضا ويتضح ذلك من خلال الطرح التالى:

١- الانفاق الحكومى والفقر:

تعتبر العلاقة بين الانفاق الحكومى والفقر علاقة مركبة حيث تظهر آثار الانفاق من خلال عدة قنوات تختلف بإختلاف نوع النفقة، فاذا كانت التحويلات النقدية والدعم يساهم فى خفض الفقر بشكل مباشر من خلال زيادة الدخل المتاح للأفراد، فان الانفاق على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من انواع الانفاق الاجتماعى يساهم فى خفض

الفقر ولكن على الاجل الطويل وبشكل غير مباشر وذلك من خلال تحسين القدرة الانتاجية لأفراد المجتمع ومن ثم زيادة الدخول (Jalles, Duvendack and Esposito,2018).

٢- الضرائب والفقر:

يعتبر اختيار الكيفية التى يتم من خلالها تمويل النفقات العامة من العوامل المحددة للفقر، فاذا ما اعتمدت الحكومة على الضرائب فى التمويل فيكون عليها الاختيار ما بين الضرائب المباشرة او غير المباشرة ولكل منهم أثر مختلف على الفقر، فالضرائب المباشرة خاصة ضريبة الدخل تستهدف الاشخاص الأثرياء ولا تصيب الفقراء خاصة فى ظل صعوبة نقل عبئها وبالتالى يكون تأثيرها محدود على الفقراء.(Jalles, Duvendack and Esposito,2018).

وفى نفس السياق يرى البعض ان معدل الضريبة عامل حاسم فى ذلك الأمر حيث ترجع دراسة (Jouini, Lusting and Shimeles, 2018) ارتفاع نسبة الفقر فى تونس الى ان الفقراء يدفعون ضرائب أكثر من ما يتحصلون عليه فى ظل ارتفاع معدل ضريبة الدخل واقساط التأمينات الاجتماعية للقطاع العائلى من أصحاب الدخول المنخفضة.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الضرائب غير المباشرة والتى يسهل نقل عبئها الى المستهلك وتؤدى الى ارتفاع الأسعار وبالتالى تؤثر سلبيا على مستويات الفقر من خلال انخفاض الدخل الحقيقى لأفراد المجتمع حيث تم ملاحظة ان ٦٠% من الايرادات الضريبية فى دول امريكا اللاتينية مصدرها الضرائب غير المباشرة وهى دول تعانى من ارتفاع معدلات الفقر فيها (Coni, Lopez and Serven, 2011).

٣- الدين العام والفقر:

يعتبر تمويل النفقات العامة من خلال الدين العام من الأدوات واسعة الانتشار خاصة فى ظل نقص الموارد المتاحة للحكومة فى الدول الساعية للتقدم، وعادة ما يصاحب ذلك النوع من التمويل ارتفاع معدلات الفائدة فى ظل تنافس الحكومة والقطاع الخاص على كمية محددة من المدخرات، ويؤثر ذلك سلبيا على حجم الاستثمار الخاص ومن ثم على التوظف والدخل، واذا لم يتسم الانفاق العام بالكفاءة والفاعلية فانه عادة ما

يكون له أثر سلبى على الفقر خاصة فى مرحلة سداد حيث انه يعتبر ضريبة مؤجلة ويساهم فى اعادة توزيع الدخل لصالح حاملى السندات على حساب الافراد من دافعى الضرائب (Jalles, Duvendack and Esposito,2018).

٢- السياسة النقدية والفقر:

لا شك أن السياسة النقدية جزء هام من السياسة الاقتصادية للحكومة التى تستخدمها ليس فقط للتحكم فى عرض النقود ولكن أيضا فى إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادى، فقد أصبحت السياسة النقدية - رغم مرورها بالعديد من التحولات - تركّز على الإستقرار النقدى داخلياً(استقرار المستوى العام للأسعار) وخارجياً (استقرار سعر الصرف) وذلك من خلال ما ينتهجه البنك المركزى من سياسات نقدية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة.

ويعنى ذلك ان الهدف النهائى للسياسة النقدية يدور حول التوازن بين تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة واستقرار الأسعار، ويظهر تأثير السياسة النقدية على ظاهرة الفقر من خلال عدة محاور وذلك على النحو التالى:

١- التضخم والفقر:

اذا كانت السياسة النقدية تستهدف استقرار الأسعار لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية فان من أهم تلك الأهداف هو المحافظة على القوة الشرائية لدخول الأفراد الأمر الذى يساهم فى الحفاظ على مستوى دخولهم الحقيقية وبالتالى منع انزلاق الكثير من الأفراد تحت خط الفقر فى حالة ارتفاع معدلات التضخم كما ان استقرار سعر الصرف يساهم فى حد كبير فى الحد من التضخم خاصة فى الدول الساعية للتقدم Zadeh, Ramakrishnan and Farajnezhed (2020).

٢- معدل الفائدة والفقر:

يؤثر معدل الفائدة فى الفقر من خلال عدة قنوات غير مباشرة أهمها على الاطلاق تأثيره على حجم الاستثمار ومن ثم مستوى التوظف والدخل بالإضافة الى اثره المباشر على التضخم كأحد أهم ادوات البنك المركزى الذى يعتمد عليها للحد من ارتفاع معدل التضخم خاصة فى الدول الساعية للتقدم (Romer, 1998).

المبحث الثانى

دراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على الفقر فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

نجح الاقتصاد المصرى منذ بداية الاصلاح الاقتصادى وتطبيق توصيات صندوق النقد الدولى فى بداية التسعينات من القرن الماضى فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مقبولة خاصة فى بداية مرحلة الاصلاح باستثناء بعض الفترات –خاصة بسبب الاضطرابات السياسية- كما يتضح من الشكل البيانى التالى:

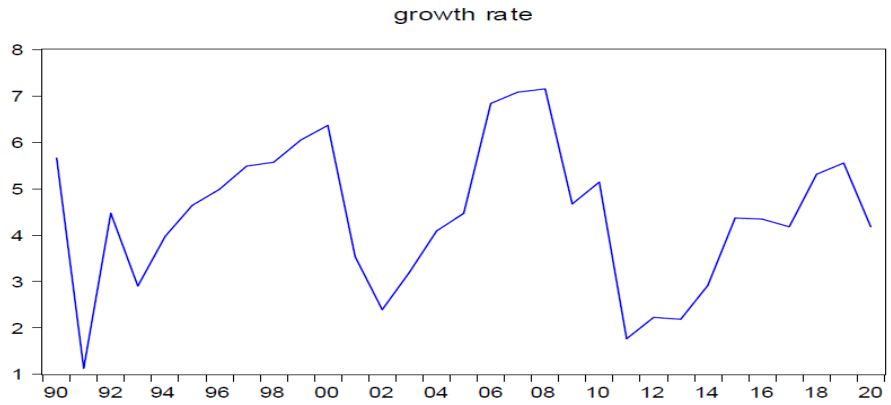

الشكل من اعداد الباحث واعتمد على البيانات المتاحة على قاعدة بيانات البنك الدولى

وعلى الرغم من ذلك شهدت معدلات الفقر تزايد مستمر، حتى وصل معدل الفقر الى ٣٢,٥% من السكان يعيشون تحت خط الفقر فى سنة ٢٠١٩، وان انخفضت تلك النسبة الى ٢٩% فى سنة ٢٠٢ الا انها تظل مرتفعة (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠).

ويسعى الباحث الى دراسة أثر السياسات المالية والنقدية التى تم تطبيقيها فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٢٠ على مستويات الفقر فى مصر، ويستهدف الباحث من ذلك الوقوف على أكثر المتغيرات تأثيرا فى الظاهرة محل الدراسة حتى يتسنى تقديم التوصيات اللازم تنفيذها للحد من الفقر فى مصر.

اولا : بناء النموذج:

يسعى الباحث إلى بناء نموذج هيكلى يوضح العلاقة بين المتغيرات المؤثرة فى ظاهرة الفقر فى مصر خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠٢٠ وذلك على النحو التالى:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{k} A_i X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث ان:

Y_t يمثل الفقر فى مصر.

X_{t-i} يمثل متجه المتغيرات المستقلة المؤثرة فى الفقر وهى:

١- معدل الفائدة
٢- معدل التضخم
٣- الضرائب
٤- الانفاق الحكومى
٥- معدل النمو الاقتصادى

ثانيا : منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على منهجية (ARDL) لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على ظاهرة الفقر ويرجع اختيار تلك المنهجية الى ان المتغيرات الأساسية فى النموذج غير مستقرة وذلك عند المستويين i(0),i(1)

ثالثا : المعادلة المستخدمة:

Estimation Equation:

==========

POVERTY = C(1)*POVERTY(-1) + C(2)*INFLATION + C(3)*INFLATION(-1) + C(4)*INFLATION(-2) + C(5)*INTEREST_RATE + C(6)*TAX + C(7)*TAX(-1) + C(8)*EXPENDITURE + C(9)*EXPENDITURE(-1) + C(10)*EXPENDITURE(-2) + C(11)*GROWTH_RATE + C(12)*GROWTH_RATE(-1)

رابعا : النموذج المقدر:

Dependent Variable: POVERTY
Method: ARDL
Date: 01/04/80 Time: 09:04
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INFLATION INTEREST_RATE TA EXPENDITURE GROWTH_RATE
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 243
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1, 2, 1)
HAC standard errors & covariance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POVERTY(-1)	-0.030016	0.186527	-0.160920	0.8741
INFLATION	0.035264	0.030350	1.161915	0.2613
INFLATION(-1)	-0.022652	0.025805	-0.877828	0.3923
INFLATION(-2)	0.089890	0.045852	1.960446	0.0665
INTEREST_RATE	-0.134825	0.041748	-3.229522	0.0049
TAX	0.006126	0.004037	1.517664	0.1475
TAX(-1)	-0.007044	0.004550	-1.548274	0.1400
EXPENDITURE	-5.56E-11	3.46E-11	-1.608469	0.1261
EXPENDITURE(-1)	8.68E-12	3.90E-11	0.222807	0.8263
EXPENDITURE(-2)	4.76E-11	1.71E-11	2.791034	0.0125
GROWTH_RATE	0.443273	0.102223	4.336313	0.0004
GROWTH_RATE(-1)	0.302451	0.104932	2.882362	0.0103

R-squared	0.835817	Mean dependent var	1.903793
Adjusted R-squared	0.729582	S.D. dependent var	1.262258
S.E. of regression	0.656397	Akaike info criterion	2.289400
Sum squared resid	7.324560	Schwarz criterion	2.855178
Log likelihood	-21.19631	Hannan-Quinn criter.	2.466595
Durbin-Watson stat	2.281017		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

التعليق على النتائج:

١- لا يظهر تأثير لكل من التضخم والضرائب والانفاق الحكومى على الفقر فى الاجل القصير وهذا يبين عدم تاثير السياسة المالية على الحد من الفقر فى الاجل القصير ، وعدم تأثير السياسة النقدية فى مواجهة التضخم لمعالجة الفقر فى الاجل القصير .

٢- يتأثر مستوى الفقر عكسيا بمعدل الفائدة بمعنى ان زيادة معدل الفائدة بمعدل ١% يؤدى الى انخفاض الفقر بمعدل ١٣% وذلك عند مستوى معنوية ٥%.

٣- يؤثر النمو الاقتصادى طرديا على الفقر، حيث ان زيادة النمو الاقتصادى بمعدل ١% يؤدى الى زيادة الفقر بمعدل ٤٤%.

خامسا : اختبار BOUND TEST

والذى يهدف الى التعرف على ما اذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فى الاجل الطويل ام لا وكانت النتيجة كالتالى

ARDL Bounds Test
Date: 01/04/80 Time: 09:05
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.056630	5

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	1.81	2.93
5%	2.14	3.34
2.5%	2.44	3.71
1%	2.82	4.21

Test Equation:
Dependent Variable: D(POVERTY)
Method: Least Squares
Date: 01/04/80 Time: 09:05
Sample: 1992 2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION)	0.010368	0.036561	0.283580	0.7802
D(INFLATION(-1))	-0.087296	0.039815	-2.192538	0.0425
D(TAX)	0.004130	0.005458	0.756625	0.4596
D(EXPENDITURE)	-5.10E-11	3.80E-11	-1.341943	0.1973
D(EXPENDITURE(-1))	-5.22E-11	3.34E-11	-1.561756	0.1368
D(GROWTH_RATE)	0.438682	0.120732	3.633514	0.0021
INFLATION(-1)	0.089803	0.054852	1.637174	0.1200
INTEREST_RATE(-1)	-0.111746	0.048750	-2.292195	0.0349
TAX(-1)	-9.37E-05	0.001431	-0.065478	0.9486
EXPENDITURE(-1)	-1.13E-13	3.58E-12	-0.031642	0.9751
GROWTH_RATE(-1)	0.709475	0.170912	4.151106	0.0007
POVERTY(-1)	-0.956104	0.187961	-5.086714	0.0001

R-squared	0.701208	Mean dependent var	0.010345
Adjusted R-squared	0.507873	S.D. dependent var	0.960199
S.E. of regression	0.673597	Akaike info criterion	2.341134
Sum squared resid	7.713455	Schwarz criterion	2.906911
Log likelihood	-21.94644	Hannan-Quinn criter.	2.518328
Durbin-Watson stat	2.204628		

الفرض العدم: لا توجد علاقة تكامل مشترك فى الاجل الطويل
الفرض البديل: توجد علاقة تكامل مشترك
وبما ان احصائية الاختبار F test تقدر .5.06 وهى تقع فى منطقة القبول فى اختبار bound test ومن ثم فانه يمكن الجزم بوجود علاقة طويلة الأجل وذلك عند مستوى معنوية ١%،

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: POVERTY
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1, 2, 1)
Date: 01/04/80 Time: 09:06
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION)	0.035264	0.030350	1.161915	0.2613
D(INFLATION(-1))	-0.089890	0.045852	-1.960446	0.0665
D(INTEREST_RATE)	-0.134825	0.041748	-3.229522	0.0049
D(TAX)	0.006126	0.004037	1.517664	0.1475
D(EXPENDITURE)	-0.000000	0.000000	-1.608469	0.1261
D(EXPENDITURE(-1))	-0.000000	0.000000	-2.791034	0.0125
D(GROWTH_RATE)	0.443273	0.102223	4.336313	0.0004
CointEq(-1)	-1.030016	0.186527	-5.522066	0.0000

Cointeq = POVERTY - (0.0995*INFLATION -0.1309*INTEREST_RATE -0.0009*TAX + 0.0000*EXPENDITURE + 0.7240*GROWTH_RATE)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION	0.099515	0.021291	4.674017	0.0002
INTEREST_RATE	-0.130896	0.030579	-4.280627	0.0005
TAX	-0.000891	0.000959	-0.929506	0.3656
EXPENDITURE	0.000000	0.000000	0.234086	0.8177
GROWTH_RATE	0.723993	0.068978	10.495969	0.0000

التعليق على نتائج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع فى الاجل الطويل:

١- بما ان معامل تصحيح الخطأ cointEq(-1) معنوى وسالب ومن ثم يمكن القول انه توجد علاقة تكامل مشترك او بصيغة اخرى تؤثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فى الاجل الطويل وهذه هى معادلة التكامل المشترك

٢- على الرغم من عدم معنوية العلاقة بين معدل التضخم والفقر فى الاجل القصير الا انه فى الاجل الطويل يؤثر التضخم (كاحد متغيرات السياسة النقدية) طرديا فى الفقر.

٣- توجد علاقة عكسية بين معدل الفائدة والفقر فى الاجل الطويل ، وهذا يوضح تأثير السياسة النقدية على الفقر فى الاجل الطويل .

٤- لا يؤثر الانفاق الحكومى او الضرائب على الفقر فى الاجل الطويل ، وهذا يوضح ان السياسة المالية لا تساهم حقًا في انخفاض معدل الفقر.

٥- توجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادى ومعدلات الفقر فى الاجل الطويل وهذا يبين ان النمو الاقتصادى المستهدف لايشمل تنمية المناطق الفقيرة .

التوصيات

بناء على ما جاء في دراستنا، فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

١- اعادة هيكلة النظام الضريبى من اجل عدالة التوزيع الامثل للدخل ، مع دراسة زيادة حد الاعفاء والضرائب التصاعدية للدخل .

٢- التنسيق بين السياسات النقدية والمالية بهدف تقليل مستوى التضخم والحد من الفقر.

٣- زيادة انفاق الدولة في دعم التعليم والصحة للوصول إلى الفقراء في كل من المدن والقرى.

٤- يجب أن تحافظ السلطة النقدية على سعر فائدة منخفضة للقروض متوسطة وطويلة الاجل لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٥- يجب أن تقوم الدولة بتنمية المناطق الفقيرة من خلال زيادة مشروعات الاستثمار فى مناطق الارياف ومدن الصعيد وتحسين المرافق والبنية التحتية لتلك المناطق.

٦- دعم الدولة للبرامج الموجهه للفقراء مثل برامج الرعاية الصحية والمساندة التعليمية وبرامج التغذية المدرسية ورعاية الطفولة وبرامج التوظف والتأمين ضد البطالة .

٧- مساعده الدولة فى دعم المنظمات الاهلية فى مواجهه الفقر من رعاية الفقراء والاسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨- اعادة تقنين وتطوير الدعم السلعى للفقراء لوصوله الى مستحقيه

المراجع :

١- عجبو، ح. (٢٠٢٠). محددات التفاوت في توزيع الدخل في مصر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة: دراسة مقارنة بين الريف والحضر. المجلة العربية للإدارة، ٤٠(٤)، ٣-٢٢.

2- Jouini,Lusting and Shimeles (2018): Fiscal policy, income redistribution and poverty reduction.

3- Ngugen and Samarin (2019), Does monetary policy affect income in the EURI area?

4- Tugeu and Balseven (2017), Analyzing of fiscal policy on income distribution: a comparison between developed and developing countries.

5- Bashir (2018), Reducing poverty and income inequalities: current approaches and Islamic perspective.

6- Rodriguez, Canto and Ayala (2017): Poverty and business cycle: a regression panel data analysis for Spain using alternative measures of unemployment.

7- Yolanda (2017): Analysis of factors affecting inflation and its impact on Human Development Index and poverty in Indonesia

8- Esposito, Duvendack and Jalles (2018): Does government spending affect income poverty? A Meta-Regression Analysis.

9- Farajnezhad, M., Suresh, A., Ramakrishnan, L., & Zadeh, M. S. K. (2020). Analyses the Effect of Monetary Policy Transmission on the Inequality in OECD Countries. Journal of Environmental Treatment Techniques, 8(2), 589-596.

10- Afandi, A., Wahyuni, D., & Sriyana, J. (2017). Policies to eliminate poverty rate in Indonesia. International Journal of Economics and Financial Issues, 7(1), 435-441.

11- Martinez Aguilar, S. N., Fuchs, A., Ortiz-Juarez, E., & Del Carmen Hasbun, G. E. (2017). The impact of fiscal policy on inequality and poverty in Chile. World Bank Policy Research Working Paper, (7939).

12- Pomati, M., & Nandy, S. (2020). Measuring multidimensional poverty according to national definitions: Operationalising target 1.2 of the sustainable development goals. Social Indicators Research, 148(1), 105-126.